

التطور الاقتصادي ومسار الصين العظمى

لم يتنبأ أحد يوماً ما بتمدد اقتصاد الصين واندياحه خارج حدوده على نحو ما نشهده اليوم. وحتى الآن، نستطيع القول إن ويليام أوفرهولت (William Overholt) ما زال على حق؛ إذ تنبأ في كتابه الذي أصدره عام 1993 م، تحت عنوان (صعود الصين)⁽¹⁾ (The Rise Of China) باقتصاد صيني حيوي لم يسبق له مثيل منذ قرن من الزمان. علمًا بأننا لم نضع في الحسبان يومئذ إقامة الألعاب الأولمبية في بيجينغ (2008م) أو المعرض العالمي في شانغهاي (2010م). في الجهة الأخرى، هناك آخرون لهم نظرة تشاؤمية مغايرة تمامًا لما ذهب إليه أوفرهولت (Overholt) كما فعل قوردن شانق (Gordon Chang) في كتابه الذي أصدره عام 2003م، بعنوان (انهيار الصين الوشيك)⁽²⁾ (The Coming Collapse of China) وقد دعم منكسيم بي (Minxim Pei) وجهة النظر هذه في مقاله بمجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy Magazine) حيث يقول:

لقد بهر ازدهار الصين الاقتصادي المستثمرين وسحرب العالم. لكن يقبع خلف هذه الطفرات الجديدة العالية وضجيج المصانع المنتجة، فساد مريع، هدر شديد للموارد وصفوة قليلة من الناس الراغبين في جعل الأمور تسير بشكل أفضل. ناهيك عن مسألة الإصلاح السياسي. إن مستقبل الصين سوف يكون مآله للفساد والاضمحلال والفوضى، وليس الديمقراطية⁽³⁾.

إذن، من الذي على حق؟ أصحاب النظرة الأولى، أم أصحاب النظرة الأخيرة؟

بالطبع، إن تاريخ الصين الذي يمتد خمسة آلاف عام، كما تم رصده في الفصل الثاني، يدعم كل واحدة من وجهتي النظر السابقتين. فدوران عجلة الحياة هي الفكرة الأساسية.

سوف ننظر في هذا الفصل للمسألة من خمس زوايا مختلفة. الأولى: النمو الاقتصادي الهائل الذي تشهده الدول المجاورة للصين، شرق آسيا. الثانية: سوف نلقي نظرة عامة على النمو الذي تحققه الصين اليوم، وما يعترى سبيله من مصاعب. الثالثة: مقارنة النمو الاقتصادي في الصين بما حققته رصيفاتها - الهند وروسيا. الرابعة: إلقاء نظرة سريعة لنماذج مماثلة لنمو مثير للجدل، وإن كان قد حدث في دول أصغر كاليابان، كوريا وتايوان.

وأخيراً: التركيز على سلسلة من الموضوعات التي قد تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي في الصين في السنوات القادمة.

صعود دول شرق آسيا :

كانت آسيا أسرع مناطق العالم نمواً خلال الثلاثة عقود الماضية، كما أن هنالك معطيات ممتازة تؤكد إمكانية تصاعد هذا النمو واستمراره على المدى البعيد⁽⁴⁾. وفي مطلع عام 1996م، بدأ عمالقة الاقتصاد في آسيا (اليابان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان) يواجهون أزمة اقتصادية حادة، أدت إلى انهيار حقيقي في مخزونها. كما اجتمعت عوامل أخرى ساهمت في انكماشها، أهمها: السياسة النقدية الصارمة التي اتبعتها الحكومات، ارتفاع سعر شراء الدولار الأمريكي وتقليص حجم الواردات.

لكن على الرغم من تلك التدابير الاقتصادية، لا تزال توقعات صندوق النقد الدولي لعام 1993م، التي كان ينتظر فيها مساهمة اقتصاد آسيا بـ (29%) من الناتج العالمي بحلول عام 2000م، هدفًا قابلاً للتحقيق. فكمصادر لمنتجات جديدة وتقنية حديثة، وكأسواق مستهلكة هائلة، بدأت بلدان آسيا - خاصة تلك المطلة على المحيط الباسيفيكي، تبلغ ذروة ما خطط لها.

أما أسرع الاقتصاديات نموًا في هذا الإقليم، فتضم المجموعة التي تعرف أحيانًا بـ (النمور الأربعة) أو (الثانين الأربعة): هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان. وغالبًا ما توصف تلك المجموعة بـ (معجزة شرق آسيا). فهي أول دول في آسيا مع اليابان، تنتقل من مرحلة الدول النامية لتنضم إلى قائمة الدول الصناعية الجديدة. فقد تحولت من دول مزودة بالقطع ومجموعة لمنتجات الدول الغربية، إلى منافس رئيس في صناعة الإلكترونيات، بناء السفن، المكائن الثقيلة وطائفة واسعة من المنتجات الأخرى. وبجانب هذا، فقد أضحت كل دولة عامل تأثير مهم في تجارة الدول الواقعة في محيطها واقتصادها.

على صعيد آخر، لقد حفز تسارع النمو الاقتصادي لمجموعة الدول المعروفة بـ (تجمع دول جنوب شرق آسيا) وتأثيرها الإقليمي خلال العقد الأخير، الممثل التجاري الأمريكي لمناقشة المسؤولين فيها سعيًا لإبرام اتفاقيات تجارية حرة معها - تجدر الإشارة هنا إلى أن سنغافورة قد وقعت على اتفاقية من هذا النوع مع أمريكا. إذ تمثل تلك الدول سوقًا رائجة للبضائع الصناعية، وكما سبقت الإشارة آنفًا، تعد أسواقًا استهلاكية جديدة.

لقد تحولت (النمور الأربعة) بسرعة شديدة إلى دول صناعية، ووسعت نشاطاتها التجارية لتصل إلى دول أخرى في آسيا. لقد كانت اليابان في الماضي رائدة الاستثمار في المنطقة، كما كانت بمنزلة مفتاح التطور الاقتصادي في الصين، تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية وبعض دول أخرى في المنطقة. لكن،

بسبب القوة التي سرت في جسد اقتصاد الدول الآسيوية الأخرى وتحولها إلى دول صناعية، زادت أهمية تلك الدول (النمور الأربعة) لدول رائدة في مجال الاقتصاد. فمثلاً، أصبحت كوريا الجنوبية مركزاً للاتصالات التجارية بين جنوب الصين وجمهوريات آسيا التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي (سابقاً). لقد امتد تأثير كوريا الجنوبية حتى قوانغدونغ وفوجيان، اللتين تعدان من أكثر المناطق الاقتصادية الصينية الخاصة إنتاجاً، كما ازدادت أهميتها التجارية في المنطقة في الوقت نفسه.

ماذا عن الصين؟

باستثناء الولايات الأمريكية المتحدة، لا يوجد سوق واحد في العالم أهم من الصين⁽⁵⁾، إذ تعد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الصين منذ أن بدأت تسعى بجد ونشاط لإقامة علاقات اقتصادية مع العالم الصناعي، مثيرة بحق. فقد انتهجت الصين نظاماً اقتصادياً مزدوجاً، جمع بين الاشتراكية والرأسمالية، الأمر الذي أدى إلى ازدهار اقتصادي، وأتاح مزيداً من الفرص للاستثمارات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي بمعدل (10%) سنوياً منذ عام 1970م. كما تنبأت معظم التحليلات بإمكانية تحقيق زيادة في الناتج الوطني الإجمالي بنسبة تتراوح بين (8 إلى 10%) خلال العشر إلى الخمس عشرة سنة القادمة. وهكذا سوف يكون الناتج الوطني الإجمالي للصين عام 2015م، مساوياً للناتج الوطني الأمريكي يومئذٍ.

يعتمد كل هذا النمو الاقتصادي على قدرات الصين على رفع القيود عن الصناعة، استيراد التقنية الحديثة، تخصيص الشركات الحكومية غير المنتجة المكتظة بالعمال والموظفين والعمل الدؤوب لتذليل كل الصعاب لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

من جهة أخرى، ثمة حدثان مهمان حدثا عام 2000م، كان لهما أثر عميق في الاقتصاد الصيني: قبولها في منظمة التجارة العالمية، وموافقة الولايات الأمريكية المتحدة على إقامة علاقات تجارية طبيعية دائمة معها على قاعدة راسخة. فقد أدى تمتع الصين بعضوية منظمة التجارة العالمية إلى رفع جميع الحواجز أمام استيراد البضائع والخدمات الأمريكية. وبالمقابل، صارت الولايات الأمريكية المتحدة مضطرة الآن إلى التقييد بالسياسات التي تمكنها من الوصول إلى الأسواق الأخرى التي تطبقها على الصين، لأكثر من عشرين عامًا، كما عليها العمل على المحافظة على علاقات تجارية طبيعية دائمة معها. أخيرًا، بعد سنوات من المماطلة والتسويف، بدأت الصين تدعن لشروط منظمة التجارة العالمية. كما عقدت العزم الصادق الذي لا نقوص فيه، على خلق سوق اقتصادي مفتوح يتصل بالعالم كله.

يبقى الأمر الذي يشغل تفكير الكثيرين، هو إذا ما كانت الصين سوف تلتزم بقوانين منظمة التجارة العالمية وشروطها للحد مما تفرضه من عوائق هائلة أمام البضائع المستوردة⁽⁶⁾. إذ لم يتم تنفيذ الاتفاق بعد. وقد أثبتت التجربة مع اتفاقيات سابقة أنه غالبًا ما يستحيل حمل الدول للإذعان على الالتزام ببعض القضايا. فبعض ما تمنحه الصين من امتيازات هو مجرد صورة مكررة لاتفاقيات لم تحظ بالاحترام، تعود لعام 1979م. وقد تعلمت الولايات الأمريكية المتحدة من تجربتها مع اليابان، أن الطريق ما زالت طويلة وغير سالكة أمامها في هذا المجال. فربما كان الوعد بفتح الأسواق التجارية أمام الولايات الأمريكية المتحدة هو مجرد البداية لمجهود جبار ينبغي بذله قبل الوصول إلى مرحلة الالتزام التام بتطبيق قوانين منظمة التجارة العالمية وشروطها.

بسبب مساحة الصين الهائلة، وتنوعها وتنظيمها السياسي، فمن الأفضل النظر إليها كمجموعة تتألف من خمسة أقاليم، أكثر من كونها دولة واحدة -

مجموعة أسواق إقليمية أكثر من كونها سوقًا واحدًا. (تمت مناقشة هذه الأقاليم بتفاصيل وافية في الجزء الحادي عشر من هذا الكتاب)، إذ ليس ثمة إستراتيجية واحدة للنمو الاقتصادي في الصين. فلكل إقليم نظامه الاقتصادي الخاص الذي يختلف عن أنظمة بقية الأقاليم الأخرى. كما له أيضًا نظامه الخاص للاتصال ببقية الأقاليم، وكذلك الحال فيما يتعلق بالاتصال مع بقية دول العالم. كما أن لكل إقليم أسلوبه الخاص في الاستثمار، وفرض الضرائب، كما له طريقته الأساسية المستقلة في الكيفية التي يحكم بها نفسه. لكن، في الوقت الذي نجد أن كل إقليم منفصل عن بقية الأقاليم الأخرى بما يكفي للنظر لكل واحد منها على أساس أنه وحدة قائمة بذاته، يرتبط كل واحد منها بالحكومة المركزية في بيجينغ.

من ناحية ثانية، أمام الصين خطوتان مهمتان يجب عليها اتخاذهما إذا أرادت تمهيد الطريق أمام نموها الاقتصادي: احترام حقوق الإنسان وإصلاح نظام القانون. فقد شكل موضوع حقوق الإنسان عقبة كأداء مع الولايات الأمريكية المتحدة بسبب انعدام الحريات الدينية في الصين، مذبحه ساحة تيانانمين عام 1989م، سجناء الرأي ومعاملتها لـ (التيت).

يعكس قرار الحكومة الأمريكية بموافقتها على إقامة علاقات تجارية طبيعية دائمة مع الصين، بشكل ما، أهمية الصين المتنامية في السوق العالمي، كما تعكس أهمية التجارة معها أيضًا أن الأمر مهم مما يمكن تعريضه للخطر بسبب الاختلاف حول قضية، أيًا كانت. لكن على الرغم من ذلك، بقي الموضوع حساسًا داخل الولايات الأمريكية المتحدة من جهة، وبينها وبين الصين من جهة أخرى.

في غضون ذلك، بدأت الصين تعيد استثمار نفسها. ففي عام 2002م، اختار المجلس الوطني بالحزب الشيوعي هيو جنتاو (Hu Jintao) سكرتيرًا عامًا. لكن، ربما كان الأهم من هذا كله هو قبول رجال القطاع الخاص في

الحزب. لأنه يعكس تحولاً هائلاً في موقف الحزب الشيوعي الصيني، من حزب يمثل العمال والفلاحين فقط، إلى آخر يضم تحت مظلته الشعب بكل فئاته.

لكن، على الرغم من كل تلك التغيرات الإيجابية، لا تزال السفارة الأمريكية في الصين تتلقى مزيداً من الشكاوى من الشركات الأمريكية العاملة في الصين التي تعبر فيها عن عدم رضاها عما يوفره لها القانون الصيني من حماية. فقد اكتشفت تلك الشركات أن قوانين حماية الإنتاج الوطني والمحسوبة، قد جعلت عملها صعباً خارج المدن الرئيسية مثل بيجينغ، شانغهاي وقوانغزو، حتى وإن كان لهم شركاء محليون. فقد اكتشفت شركات كثيرة أن الشريك الصيني الذي يحظى بغطاء سياسي يستطيع أن ينهب شريكه الأجنبي بكل سهولة، وحتى عندما تعرض الشكاوى أمام المحاكم، يستطيع ذلك النفوذ السياسي الذي يحظى به، التأثير في سير العدالة للحكم لصالح الشريك المحلي.

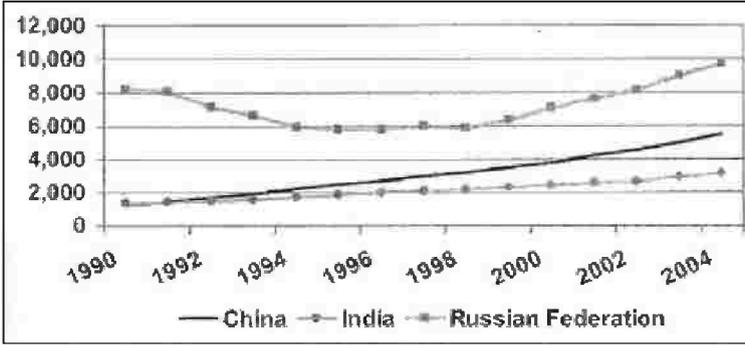
في الحقيقة، هنالك نوعان من الإنسان الصيني: الأول: بيروقراطي، مثير وجشع يحب المال حباً جماً، لا يشبع أبداً من جمعه بكل الطرق الممكنة وغيرها. الثاني: يشكل سوقاً جديدة رائجة تلقف كل ما يلقي في وجهها. فهناك إذن الصين القديمة التقليدية، حيث يخطط منتقدو الحزب الشيوعي لسيطرة الدولة على الشركات المتعددة الجنسيات، خاصة تلك التي تعمل في مجالات سياسية مهمة، كصناعة السيارات⁽⁷⁾، المواد الكيميائية وأجهزة الاتصالات. الأمر الذي أدى إلى تعدد أساليب ابتزاز الشركات من المسؤولين المحليين، تأرجح الرؤى السياسية وحجة إدخال التقنية إلى الشركاء المحليين غير الصادقين. لكن بالمقابل، هنالك الصين الجديدة التي تشهد سوقاً جديدة رائجة تنمو بسرعة فائقة، تنتشر فيها المحال التجارية بكثرة، فتجد فيها كل شيء، من الأطعمة السريعة حتى الشامبو. وقد خفت القيود كثيراً حتى في المجالات التي كانت تحاط بأسوار جديدة، بفضل تحدي السلطات المحلية، تناقض الوزارات وحتى العسكر، لطبقة التكنوقراط في بيجينغ.

قطعاً، لا توجد صناعة تظهر بوضوح جلي تغير القوانين أكثر مما تفعل تقنية المعلومات. لقد حد المخططون الصينيون في وقت ما من استيراد أجهزة الحاسوب الشخصية وبرامجها وملحقاتها بهدف تعزيز الصناعة المحلية. غير أن الصينيين يفضلون البضاعة المستوردة عن طريق التهريب على الصناعات المحلية. فاضطرت بيجينغ أخيراً لتخفيف القيود، فسيطر نظام ميكروسوفت الآن على الساحة. وهو سوق تستدعي خطة تحديثه استيراد أجهزة ومعدات تقنية تزيد قيمتها على مائة بليون دولار أمريكي سنوياً، مع إنفاق على التجهيزات يبلغ نحو (250) بليون دولار خلال بقية هذا العقد. إذن، هذا هدف يستحق ما يبذل في سبيله من جهد. وفي الحقيقة، اعتلت الصين اليوم المرتبة الثانية، بعد الولايات الأمريكية المتحدة، كأكبر سوق لأجهزة الحاسوب الشخصية.

السباق بين الصين، روسيا والهند:

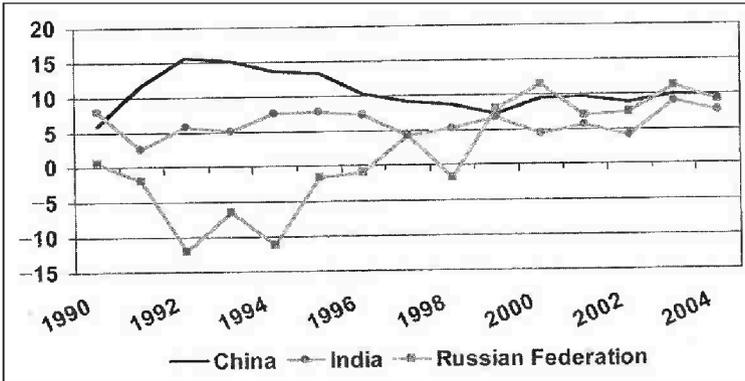
خلال ثمانينيات القرن الماضي، غير اليابانيون لعبة السباق العالمي من سباق محصور في المجال العسكري فقط، إلى آخر يشتمل على الأداء الاقتصادي بشكل عام. وفي نهاية العقد، كان اليابانيون قد تمكنوا من كسب اللعبة الجديدة. وقد عدوا ضمن ما حققوه ساحل بيبل ومركز روكفلر وما شابههما. وفي عام 1989م، خرجت روسيا تماماً من اللعبة العسكرية، لتشارك مع الصين في واحدة من أكبر التجارب الاقتصادية والسياسية في التاريخ. وهكذا أجريت مناقشات مستفيضة حول ماهية الطريقة المباشرة لتحقيق الازدهار الاقتصادي: هل هي «نظرية الانفجار» التي تعني التحرر الديمقراطي الروسي في السياسة الاقتصادية، أو سياسة التدرج الصينية المحكمة فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات على كافة المستويات؟

لقد أضفنا (إلى الصين وروسيا) في الشكلين (3.1) و(3.2) الهند الجديدة. ومن خلال الإنترنت، استطعنا -نحن الأمريكيين- «رؤية» الطرف الآخر من الكوكب، وما تزخر به البلاد الأخرى التي تضم بلايين السكان من إمكانيات تسويقية وتنافسية.



الشكل (3.1) إجمالي الناتج المحلي للشخص الواحد وتكافؤ القوة الشرائية (وفق المعدل العالمي اليوم بالدولار الأمريكي).
(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)

إن المقياس الذي نستعمله لقياس مدى التطور الاقتصادي - حجم الإنتاج الوطني لكل فرد وفق القوة الشرائية - يعد أفضل معيار لنوع الحياة التي يتيحها الاقتصاد للشخص المتوسط الدخل. لكن لا بد من كلمة تحذير هنا - إذ يجب نثر ذرات من الملح على كل الأرقام الإحصائية القادمة من العالم الثالث وعدم تصديقها على عواهنها. بالطبع، قد تجد هنالك أسباباً منطقية تدفع الصين للمبالغة في الحديث عن ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي. وبالمقابل، قد تجد أن هنالك أسباباً منطقية أيضاً تدفعها للعكس تماماً. فالفكرة الأساسية إذن تكمن في أن الإحصائيات الصينية عموماً غير موثوق بها؛ لأنها عرضة للمناورات السياسية.



الشكل (3.2) إجمالي الناتج المحلي للشخص الواحد وتكافؤ القوة الشرائية - النسبة المئوية للتغير (وفق المعدل العالمي اليوم بالدولار الأمريكي).
(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)

لقد حصلنا على كل تلك المعلومات من بنك معطيات مؤشر النمو العالمي الذي يديره البنك الدولي. لكن حتى هذه المعلومات يجب التعامل معها على أنها غير دقيقة كما ينبغي - فهي على كل حال، أفضل شيء متاح.

بالنظر إلى الشكلين (3.1) و(3.2) نجد أن روسيا قد بدأت صاعدة، غير أنها تعثرت بشكل مربع خلال مطلع تسعينيات القرن الماضي، وبالطبع خلال عام 1998م، ويعد أداؤها الاقتصادي الكئيب عام 1998م، مصدر النكته المالية الوحيدة التي سمعناها في حياتنا: «هل تعرف الفرق بين الدولار وبين الروبل؟ لقد كان الروبل في عام 1998م دولارًا».

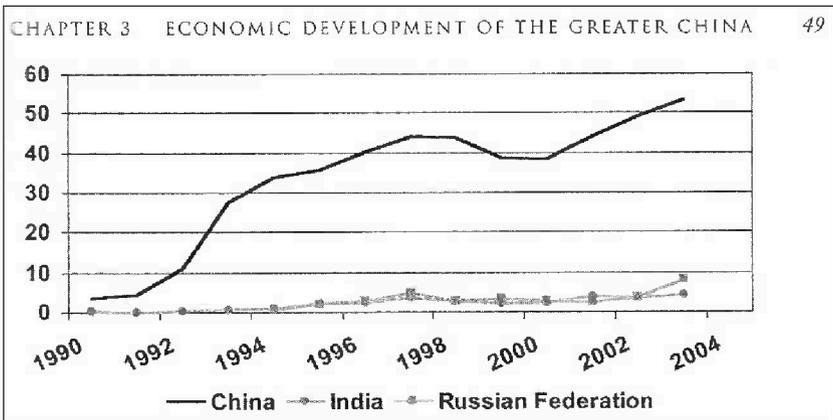
لقد تأرجح النمو الاقتصادي الهندي حول نسبة (5%) في حين تأرجح النمو الاقتصادي الصيني حول نسبة (10%) خلال تلك الفترة. لكن عمومًا، ما زال الروس يسيطرون على اللعبة، وما زال مساهمهم حتى الآن في القرن الحادي والعشرين هو مسار الصين نفسه. وعليه، فقد بلغ متوسط الدخل الروسي السنوي عام 2005م، (9.863) دولارًا أمريكيًا؛ أما متوسط الدخل الصيني السنوي، فقد بلغ (5.495) دولارًا؛ مقابل (3.115) دولارًا لمتوسط الدخل الهندي السنوي. وبالمناسبة، بلغ متوسط الدخل الأمريكي السنوي في تلك السنة ذاتها (39.618) دولارًا أمريكيًا.

يمكن رؤية الفرق الشاسع بين اقتصاد الدول الثلاث من خلال الشكل (3.3) إذ يبدو حجم النمو في صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين مدهشًا. وفي الحقيقة، بالرجوع إلى سنة 2003م، وهي السنة الأخيرة التي أعدت فيها كل تلك الدول تقارير عن نموها الاقتصادي، نجد حجم الاستثمارات الصينية الخارجية المباشرة (54) بليون دولار، فبزت الصين بذلك حتى الولايات الأمريكية المتحدة التي بلغ حجم استثماراتها الخارجية المباشرة للسنة نفسها (40) بليون دولار أمريكي⁽⁸⁾. أما أفضل حجم استثمارات

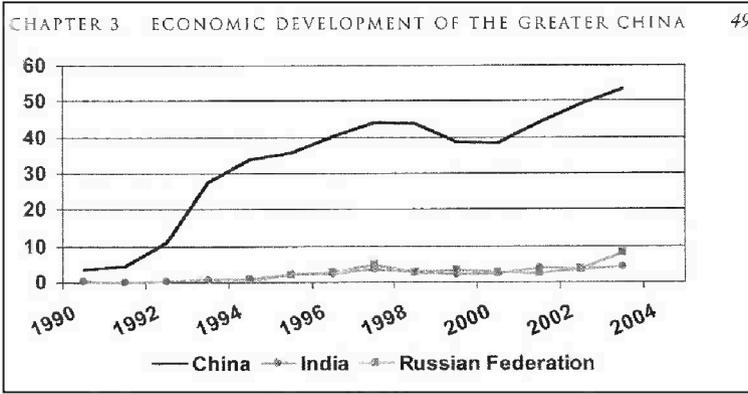
خارجية مباشرة حققتها الصين، فقد كانت في عام 2005 م، حيث تجاوزت الستين بليون دولار. ومثلما ترى في الشكل (3.3) لم يبلغ حجم الاستثمارات الروسية أو الهندية المستوى نفسه أو حتى قريباً منه. وعليه، طالما كان حجم الاستثمارات الخارجية هو المؤشر الأساس للتطور الاقتصادي، فلن يكون سهلاً على روسيا والهند أن تبقياً على اقتصادهما في وضع جيد.

بالطبع، لدى الصين فرصة عظيمة لتنمية استثماراتها الخارجية عبر البحار. وقد عمل الصينيون لتعزيز الاستثمارات بالعملة الصعبة في المملكة الوسطى. إذ عملت هونغ كونغ دائماً لخدمة هذا الهدف، غير أن تايوان والصينيين في الشتات الذين يعيشون في كل أنحاء العالم، قد ساهموا في تحقيق تلك الغاية بدرجة كبيرة جداً. فمن أبرز سمات السياسة الاقتصادية العالمية، أن الهجرة تمهد الطريق للتجارة وتدفق رأس المال.

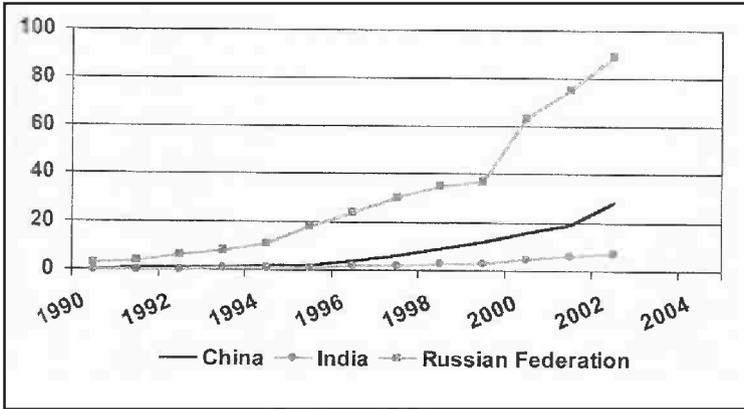
من جهة أخرى، تعد المعلومات الأساسية الموثقة مؤشراً مهماً للتنمية الاقتصادية. إذ يوضح الشكلان (3.4) و (3.5) مدى انتشار أجهزة الحاسوب الشخصية والهواتف النقالة في البلدان الثلاثة (الصين، الهند وروسيا)، ومن الواضح أن الأجهزة قد كسبت السباق في هذا المضمار.



الشكل (3.3) الاستثمارات الخارجية المباشرة، صافي الأموال المتدفقة
(ميزان المدفوعات، الدولار الأمريكي)
(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)



الشكل (3.4) أجهزة الحاسوب الشخصية (لكل 1000 شخص)
(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)



الشكل (3.5) الهواتف النقالة (لكل 1.000 شخص)
(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)

مع أن مشتريات الصينيين من أجهزة الحاسوب (IBM) الشخصية سوف تساعدهم بكل تأكيد في سباق التقنية، إلا أن ما تفرضه الحكومة من رقابة صارمة يشكل عائقاً حقيقياً أمام مسيرة التطور الاقتصادي مستقبلاً.

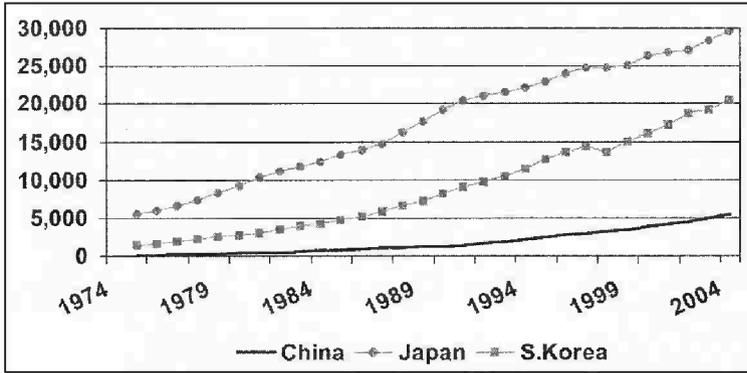
أخيراً، سيكون لجودة أنظمة التعليم الأثر الأكبر في مسار التنمية الاقتصادية لهذه الشعوب الثلاثة. ووفقاً لمعظم المصادر، تأتي الهند في المقدمة

في مجال التعليم العالي. إذ أفادت ديانا فاريل (Diana Farrell) مديرة معهد ماكنسي العالمي، أن الهند تؤهل أعدادًا كبيرة من الشباب المحترفين، فتدفع بهم سنويًا إلى سوق العمل أكثر بكثير مما تفعل الصين⁽⁹⁾. لكن مع ذلك، تشهد الجامعات الصينية نموًا مضطربًا. فمن الناحية العملية، تشهد مدارس التجارة وإدارة الأعمال في الصين نموًا هائلًا. لكن، مع ذلك كله، تعد الهند أكثر الدول الثلاثة التي تمتلك رصيدًا وافرًا من التعليم التجاري يعود إلى عهد سحيق.

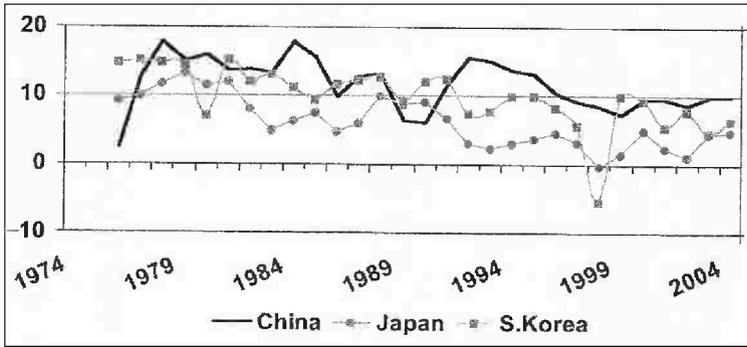
اليابان وكوريا الجنوبية نموذجا :

صحيح.. إنه لأمر جد صعب أن يحافظ المرء على نسبة نمو تبلغ (10%)، إذ تؤكد لنا مجرد نظرة خاطفة لجيران الصين القريبين، كم أن هذا الأمر فعلاً صعب ومعقد. (انظر الشكلين 3.6 و3.7) اللذين يوضحان نمو اقتصاد البلدان الثلاثة (الصين، اليابان وكوريا الجنوبية) بثبات خلال العقود الثلاثة الأخيرة. بالطبع، لن تستطيع حتى رؤية ما كان يعرف بـ (توعك اليابان) خلال تسعينات القرن الماضي؛ لأن معيارنا يعنى بمعدلات نمو السكان والانكماش الاقتصادي. وقد عانت كل من كوريا الجنوبية واليابان كسادًا اقتصاديًا بسبب الأزمة الاقتصادية التي حلت بالدول الآسيوية عام 1997م. لكن، بسبب قدرة اليابان على المحافظة على ثبات اقتصادها الوطني، استمر متوسط معدل اقتصاد الفرد في التحسن من منتصف سبعينيات القرن الماضي حتى الوقت الحاضر، مع فترة ركود واحدة، هبط فيها معدل نمو اقتصادها إلى (-0.33%). خلال عام 1999م. وبالطبع، كان ركود كوريا الجنوبية الاقتصادي في أثناء تلك الفترة حادًا جدًا، غير أنها تمكنت من استعادة عافيتها بالسرعة ذاتها التي انحدر فيها اقتصادها إلى تلك الهاوية. وبالمقابل، واجهت الصين تلك العاصفة بشكل أفضل. وعليه، تبشر هذه المعلومات بقدرة الاقتصاد الصيني على المحافظة على معدل نمو ثابت، حتى إن كان أقل من نسبة الـ (10%).

حسنًا، ربما احتاج الأمر إلى توضيح هنا: مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي الثابت الذي تحققه الجارتان الصغيرتان، نجد أن معدل النمو الاقتصادي الصيني أكثر تقلبًا مما يبدو لنا في الظاهر؛ لأن معظم النمو في الصين يتمركز عند الساحل وحول المدن الكبيرة. كما أن معظم المواطنين ما زالوا محجّمين عن المشاركة.



الشكل (3.6) إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد وتكافؤ القوة الشرائية.
(التداول العالمي بالدولار الأمريكي)
(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)



الشكل (3.7) إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد وتكافؤ القوة الشرائية -
تغير النسبة المئوية (وفق المعدل العالمي اليوم بالدولار الأمريكي).
(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)

وعليه، فإن ما يقدر بمعدل نموي يبلغ (10%) للدولة كلها، قد يفهم على أنه معدل نمو يتراوح بين (15%) و(20%) لبعض أجزاء الدولة، وبالمقابل، قد يعني أنه أقل من ذلك لبعض أجزاء أخرى من البلاد. وفي جميع الأحوال، لا يمكن المحافظة على هذا المعدل من النمو.

بالطبع، يعد انهيار سوق العقار في شانغهاي عام 2006م، أول نذير شؤم بتلك المشكلة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سوق شانغهاي العقاري هذا أكثر أسواق العالم رواجاً وحركة دائبة لا تعرف السكون. وقد تغيرت الأشياء على الأقل مؤقتاً، إلى الركود والجمود الحاد، إذ انخفضت أسعار بعض الشقق بمقدار الثلث. ولأول مرة تنقلب تجربة رهن السكن الشعبي في شانغهاي رأساً على عقب. وأكثر من ذلك، كان في شانغهاي وحدها نحو مليون وحدة سكنية قيد الإنشاء. وأول ما يتداعى إلى الذهن من أمل ساعة إعداد هذا الكتاب، ألا يستشري هذا المرض الصيني الجديد الذي جعل الصينيين يبائغون في البناء، فيعم المدن الكبرى الأخرى.

ثم جاء دور إسبانيا عام 1993م:

انتشر في شوارع برشلونة عام 1992م، قميص شعبي بأكمام قصيرة عليه صورة شخص إسباني وجيوب بنطاله إلى الخارج، ويقول التعليق المصاحب: «إسبانيا 1993م».

ربما تذكر أن دورة الألعاب الأولمبية لعام 1992م، وكذلك المعرض العالمي للعام نفسه، قد أقيما في برشلونة وسيفيل على التوالي. لقد احتفل العالم بهاتين المناسبتين المدهشتين واستمتع بهما؛ لأن الإسبانين قد أنفقوا عليهما بسخاء منقطع النظير. يا لهما من فييستا^(*)! وفي الحقيقة، أنفق الإسبانون على تلك المهرجانات إنفاق من لا يخشى الفقر أبداً، فتأثر الاقتصاد في فترة

(*) الفيينستا: عيد قديس تحتفل فيه إسبانيا وأمريكا اللاتينية بالموكب والرقص (المترجم).

وجيزة وانعكس ذلك في معاناة الشعب. وانخفض معدل نمو البلاد التقليدي من (6%) إلى (صفر في المائة) بحلول عام 1993م. إذن، من فكروا في ذلك القميص الشعبي، ذي الأكمام القصيرة، كانوا على حق فعلاً.

حسنًا، لنقفز الآن قفزة عالية لنطل على أولبياد عام 2008م، في بيجينق والمعرض العالمي لعام 2010م، المزمع تنظيمه في شانغهاي. فهل يا ترى سنرى أفكارًا أخرى عن قمصان شعبية جديدة بأكمام قصيرة نحو عام 2011م؟

بالطبع، ليس خافيًا على أحد أن الصين قد استهلكت نصف إنتاج العالم من الإسمنت والحديد لكي تعد نفسها لتنظيم تلك الاحتفالات المدهشة في نهاية العقد الحالي. وقطعًا ستشهد البلاد عام 2011م، فترة ركود اقتصادي بسبب الانفاق الهائل على التجهيزات الأولية لإقامة تلك الاحتفالات. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: كم يكون مقدار ذلك الركود يا ترى؟

هل يؤثر كساد الاقتصاد الأمريكي في الصين؟

لقد سبق أن تحدثنا عن فتور سوق العقار في شانغهاي، لكن يا ترى ماذا عن الحال في الولايات الأمريكية المتحدة؟ لا شك في أن الشيء الوحيد الذي أثقل كاهل اقتصادنا بالديون وجعله عائمًا، هو هذا الارتقاع الجنوني، غير المسبوق، في سعر العقار هنا. فقد اندفع الجميع لاقتراض الأموال ورهن البيوت للبنوك والشركات بدلاً من اقتناء السيارات وشراء الثياب. فأدى استهلاكنا إلى نمو عادي أو حتى ضئيل في اقتصادنا، في حين أدى إلى نمو مدهش في حجم الواردات من الصين. وبالطبع، نتوقع حركة دائبة عند موانئنا البحرية في الساحل الغربي، إذ تأتي السفن من الصين محملة بالبضائع لعرضها في رفوف أسواق (Wal - Mart).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعقيد مشكلة الشرق الأوسط يعد الشيء الوحيد الذي حال دون اهتمام الكونجرس بتوطين التجارة وتعزيزها في ظل هذا العجز

المريع في التجارة مع الصين. لكن في حال معاناة الاقتصاد انكماشًا شديدًا في أسعار العقار، فسوف تكون التجارة مع الصين هي أول الضحايا. هذا رهان أكيد. فمن ثمَّ يتقلص حجم الواردات من الصين، الأمر الذي يؤدي إلى تسريع وتيرة تباطؤ النمو فيها.

ثمة مشكلة أكثر تعقيدًا تلوح في الأفق - سوف يؤدي هذا إلى تقاعد رجال الأعمال الأمريكيين المدللين الباحثين عن الثراء. وأنثذ فلن يكون لنظامنا الصحي ونظام معاشاتنا أي جدوى بعد عام 2010 م، هذا إن كان لهما ثمة جدوى اليوم. وسوف تتزامن نهاية المهرجانات الوطنية في بيجينغ (أولمبياد 2008 م) وشانغهاي (المعرض العالمي 2010 م) مع بداية الاضطراب الاقتصادي الذي يتسبب في إفلاس المتقاعدين... يا للهول!

الفرصة الخضراء:

بالعودة لأولمبياد عام 2008م، لك أن تتساءل مندهشًا عما إذا كان العداءون المشاركون في سباق الماراثون سوف يستطيعون قطع المسافة المطلوبة في ظل تلك العواصف الترابية والأبخرة والأدخنة المتصاعدة صيفًا. فهل يا ترى سوف تحمل الريح معها الغبار والأتربة من صحراء قوبي وهي تجرف ما ينبعث من عوادم السيارات من تلوث؟ تلك حقًا معضلة معقدة. لا شك في أن حاجة الصين المتعاظمة إلى الطاقة تدفع بأسعار الوقود لمستويات أعلى. لقد عزموا في البداية على استخدام الفحم الحجري للحصول على الطاقة، لكن لسوء الحظ، يمكن رؤية التلوث المنبعث من حرق الفحم بسهولة شديدة، إن لم يكن صعبًا تنفسه. وبكل تأكيد، يؤدي شح الطاقة إلى تقليل سرعة عجلة النمو الاقتصادي، الأمر الذي يسبب قلقًا حقيقيًا.

لكن، على كل حال، كما تعلمنا من التجربة اليابانية في إمكانية الحياة، بل التطور والإنجاز حتى دون طاقة، إثر أزمة النفط التي لحقت بدول الأوبك في

منتصف سبعينيات القرن الماضي، يمكن أن يقود شح الطاقة إلى أفكار خلاقة في المحافظة عليها. فأنت لست في حاجة لتسبح في النفط لكي تحيا حياة هنيئة. في واقع الأمر، ثمة شواهد عديدة حولنا تدل، بما لا يدع مجالاً للشك، على أن امتلاك النفط يؤدي غالباً إلى حياة سيئة طافحة بالمشاكل والتعقيدات - انظر مثلاً إلى نيجيريا والعراق. لقد أصاب ويليام ماكدونوه (William McDonough) ⁽¹⁰⁾ كبد الحقيقة عندما أكد إمكانية قيادة الصين في النهاية لثورة خضراء جديدة:

بالطبع، تعيش الصين مشاكل بيئية ملحة، تضطرها بالضرورة إلى إبتكار أفكار خلاقة. ولا شك في أن يكون لبحثها عن حلول تأثير في العالم كله. مما يفتح أسواقاً واسعة لشركات طاقة وتقنية جديدة، تشكل في الوقت ذاته قاعدة صلبة لأنواع من المنتجات، الخدمات والتقنيات البيئية الذكية.

لم يوافق سكوت صمويلسن (Scott Samuelson) مدير المركز الوطني لأبحاث الطاقة الشمسية بجامعة كاليفورنيا في إرفين، على ما ذهب إليه ويليام (William) فحسب، بل أضاف إليه. إذ يعد صمويلسن (Samuelson) هو أول من أكد الإختراعات والابتكارات، بصرف النظر عن مدى فائدتها، فهي عامل أساس في التعتيل، وسبب مهم في خلق الفوضى والاضطراب. وهكذا الحال مع التقنيات الخضراء كالسيارات التي تعمل بالكهرباء. فعندما عرضت شركة تويوتا طرازها الأول في كاليفورنيا، حظيت بشهرة واسعة وسط المستهلكين.

لكن، لم تحظ تلك الخطوة بأي تأييد من قبل تجار السيارات وشركات النفط. وهذا أمر بدهي؛ لأن السيارات التي تعمل بالكهرباء، تحتاج إلى صيانة أقل، مقارنة بتلك التي تعمل بالبنزين أو الديزل، ولهذا سوف يخسر العاملون في بيع السيارات وقطع الغيار الكثير جداً مما تدره عليهم تلك الصناعة من أرباح طائلة. وبالمقابل، تخسر شركات النفط الكثير من عائداتها؛ لأن أصحاب تلك السيارات الكهربائية يكتفون بتزويدها بالطاقة من بيوتهم دون الحاجة إلى

المروور بمحطات توزيع المحروقات. ولهذا اتحد الفريقان للضغط بكل ما أوتيا من قوة ضد كل الجهات التي قدمت الدعم والمساعدة لتلك التقنية الجديدة، حتى تمكنا في النهاية من هزيمتها. فاضطرت شركة تويوتا إلى سحب إنتاجها الجديد من الأسواق. أما فيما يتعلق بالصين، فالأمر جد مختلف، إذ لم تكن هناك بنية أساسية بعد لكي يتم تدميرها أو تعطيلها. فقد نجحت في خلق أرضية ثابتة لتجربة السيارات التي تعمل بالكهرباء وغيرها.

الإصلاح السياسي والتطور الاقتصادي:

نحن نؤمن قطعاً بأن التطور الاقتصادي يؤدي حتماً إلى الإصلاح السياسي. وتأتي أفضل بيئة على هذا الزعم من منطقة شرق آسيا نفسها. فانظر مثلاً إلى اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان وجمهورية الصين الشعبية. ففي الوقت الذي نما فيه اقتصاد هذه البلدان، بدأت ظاهرتا استئثار الفئات القليلة بالسلطة والمحسوبية في الانحسار. صحيح.. لم تنحسر ظاهرة المحسوبية والمحابة بالسرعة المطلوبة لغالبية الناس. لكن هذا لا ينفي صدق ذلك الزعم. ربما قال قائل إن روسيا شرعت في إجراء إصلاحات سياسية، فتحسن اقتصادها، لكن مع ذلك يظل معدل العنف فيها من أعلى المستويات في العالم، ويبدو أن الرئيس فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) ما زال يواصل تمسكه بضرورة التخلي عن السياسة القائمة على سيطرة الفرد.

ييقى السؤال الذي يجب أن تجيب عنه انتقادات منكسيم بي (Minxim Pei) وقوردون شانق (Gordon Chang) ليس عما إذا كان الفساد، المحسوبية وإسناد المهمات لأشخاص لا يتمتعون بالكفاءة المطلوبة موجودة في الصين. فلا شك في أنها كذلك، لكن السؤال المهم هنا: ما مدى وجود تلك الأمراض في المجتمع الصيني؟ فلا شك في أنها تنحسر هناك في أثناء إعداد هذا الكتاب. كما أن استمرار النمو الاقتصادي سيعمل حتماً على تسارع وتيرة انحسارها.

تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة اعتبار انضمام الصين إلى عضوية منظمة التجارة العالمية (WTO) مؤشراً على صحة مسارها. ونطلب إليك، أيها القارئ العزيز، العودة والجلوس على كرسيك مرة أخرى لتأمل الوضع. (فإن كنت قرب نافذة أو ربما كنت على ارتفاع (35.000) قدم في مكان ما فوق المحيط الباسيفيكي، فضع الكتاب جانباً لتلقي نظرة على الصورة الكبيرة بشكل تام). ومن ثم أجب عن السؤال بنفسك: هل الأمور تتحسن في الصين أم لا؟

أخيراً، يمكن القول إن تايوان قد ساعدت في هذا كله. ليس من الناحية الاقتصادية فحسب، بل من ناحية التأثير المهم فيما يتعلق بالشركات العاملة في تجارة السيارات وقطع الغيار والصيانة وغيرها في الموطن الأم. وتذكروا أن الصين قد تعرضت من الناحية التاريخية لموجات من الوحدة والانقسام. والطريقة الوحيدة لتحقيق الوحدة، وإعادة تايوان إلى الحضيرة، هي التجارة والازدهار الاقتصادي. ولعمري هذا مشروع قد يتطلب إنجازه خمسين عاماً. ولهذا ربما حدثت موجة الانحدار التالي المرتقبة في النصف الأخير من هذا القرن.

الخلاصة :

على المدى البعيد، لن تتمثل قوة الصين الاقتصادية في تصدير المكننة إلى العالم الخارجي، بقدر ما تتمثل في خلق أسواق هائلة رائجة. ولأن قوة أمريكا الاقتصادية نابعة من تمتعها بموارد هائلة وقدرة عالية على الإنتاج، وسوق محلية ضخمة توجه دفعة اقتصادها، يمكن مقارنة قدرة الصين الاقتصادية الكامنة بحالة الاقتصاد الأمريكي، الذي تتحكم فيه حاجة الاستهلاك المحلي، أكثر مما يمكن مقارنتها باقتصاد اليابان الذي يركز أساساً على حجم الصادرات. فالصين ليست جنة الاقتصاد، كما أنها ليست أرض اليباب. فهي إذن بلاد فقيرة نسبياً تمر بعملية تحول قاسية، من نظام السوق الاشتراكي إلى

نظام السوق الهجين (اشتراكي/ حر) لم يكتمل بعد، إذ ما تزال قوانين لعبته تكتب حتى الآن.

على الرغم من العقبات والعوائق التي وصفناها في هذا الجزء، فثمة أسباب كثيرة تدعونا إلى الأمل في نمو اقتصادي ثابت على المدى البعيد في الصين العظيمة.

بالطبع، لا أحد على ظهر هذه البسيطة يطيق رؤية انهيار الصين، إذ لا تقتصر مهمة التجارة على تحقيق الازدهار الاقتصادي في المنطقة فحسب، بل تتعداه لتحقيق السلام. وعليه، سنظل متمسكين بتفاؤلنا من أجل مستقبل الصين، ولن نخذلها أبداً.



الهوامش:

- 1 - ويليام ج. (أوفرهولت) (William J. Overholt) صعود الصين (The Rise of China) (نيويورك: نورتون، 1993 م).
- 2 - قوردون س. شانق (Gordon C. Chang) (انهيار الصين الوشيك) (The Coming Collapse of China) (نيويورك: دار راندوم، 2001 م).
- 3 - منكسيم بي (Minxim Pei) (The Dark Side of China's Rise) مجلة السياسة الخارجية، مارس - أبريل 2006 م، ص 32 - 40.
- 4 - ادخل على موقع (Asia Week) للحصول على آخر المعلومات عن الدول الآسيوية: www.asiaweek.com
- 5 - الإكونومست، "How China Runs the World Economy" (كيف توجه الصين دفعة اقتصاد العالم؟) 30 يوليو 2005 م، ص 11، 61 - 63.
- 6 - دون لي (Don Lee) "No Essay Answers on China Trade" (ليس ثمة إجابات سهلة عن تجارة الصين) لوس أنجلوس، التايمز، 4 يونيو 2005 م، العمود الأول، العمود الثاني.
- 7 - بريان بريمنر (Brian Bremner) وكاتلين كيروين (Kathleen Kerwin) "Here Come Chinese Cars" (هنا تأتي السيارات الصينية) (Business-Week) من يونيو 2005 م، ص 34 - 36.
- 8 - يجب ملاحظة مدى تغير حجم الاستثمارات الأمريكية الأجنبية المباشرة من (321) بليون دولار عام 2000 م إلى (116) بليون دولار عام 2004 م.
- 9 - ديانا فيريل (Diana Farrell) "India Outsmarts China" (الهند تبرز الصين) مجلة السياسة الخارجية، يناير - فبراير 2006 م، ص 30 - 31.
- 10 - ويليام مكدونوه (William McDonough) "China as a Green Lab" (الصين كمعمل أخضر) (Business Review) فبراير 2006 م، ص 38 - 39.

